

€ TRAINING

الوهنر الخاص بالصياغة القانونية للعقود

25 - 29 مايو 2025
اسطنبول (تركيا)



الوؤئر الخاص بالصياغة القانونفة للعقود

رمز الدورة: C1285 تاريخ الإنعقاد: 25 - 29 مايو 2025 دولة الإنعقاد: اسطنبول (تركفا) - التكلفة: 5850 يورو

مقدمة عن المؤؤمر:

بهدف هذا المؤؤمر إلى توفير منصة للتبادل العلمي والمهني، وتعزفز مهارات المشاركون في صياغة العقود بما فئوافق مع المعافير القانونية الدولية.

أهءاف المؤؤمر:

في نهاية المؤؤمر، سفكون المشاركون قادرفن على :

- معرفة القوانفن والمبادئ التي تحكم صياغة العقود.
- تطوير المهارات العملية في صياغة ومراجعة العقود بفعاففة.
- ضمان فوافق العقود مع القوانفن المحلية والدولية.
- مناقشة التحديات القانونية المعاصرة في صياغة العقود وسفل التغلب عليها.

الفئات المستهءفة:

- المحامون والمستشارون القانونفون.
- أعضاء الهفئات القضائية.
- مدراء العقود والمشتريات.
- المدراء التنفيذفون.
- الأكافمفون والباحثون في المجال القانونف.

مءاور المؤؤمر:

الوحءة الأولى:

المبادئ الأساسية للصياغة القانونية للعقود:

- فهم الأنواع المختلفة للعقود وأهمفئها القانونية.
- فءفء العناصر الأساسية اللازمة لإنشاء عقد صحفح.
- كففة صياغة بنود العقود بوضوح وءقة لتجنب النزاعات.
- استخدام اللغة القانونية الصحففة في صياغة العقود.

- تحليل عقود حقيقية وتحديد النقاط الأساسية فيها.

الوحدة الثانية:

الجوانب القانونية في صياغة العقود:

- فهم التشريعات التي تحكم العقود في مختلف الدول.
- كيفية تحديد الالتزامات والحقوق بوضوح في العقود.
- استراتيجيات التفاوض للوصول إلى عقود متوازنة وعادلة.
- إدراج بنود حماية الملكية الفكرية في العقود.
- التحديات القانونية في صياغة العقود الإلكترونية.

الوحدة الثالثة:

المخاطر وإدارة النزاعات في العقود:

- كيفية تحديد المخاطر المحتملة وإدراج بنود للتعامل معها.
- صياغة بنود فعالة لإدارة النزاعات في العقود.
- استخدام التحكيم والتسوية البديلة لحل النزاعات.
- تحديد وتوزيع المسؤولية القانونية بين الأطراف.
- استعراض حالات عملية للنزاعات وكيفية التعامل معها.

الوحدة الرابعة:

التعديلات وإنهاء العقود:

- كيفية إدراج إجراءات لتعديل العقود بشكل قانوني.
- صياغة بنود تتعلق بإنهاء العقود بطرق قانونية.
- إدارة العقود طويلة الأجل والتحديات المرتبطة بها.
- استراتيجيات إعادة التفاوض على العقود القائمة.
- تحليل حالات حقيقية لتعديل وإنهاء العقود.